

دور المراجعة الاستراتيجية في دعم القدرة التنافسية للبنوك التجارية الكويتية "دراسة تطبيقية" ^١ مها عبد الله القطان

(١) باحث دراسات عليا بقسم قسم مسوح الموارد الطبيعية في النظم البيئية - جامعة مدينة السادات.

المقدمة

يشهد العالم الآن العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، وقد انعكست هذه التغيرات على واقع منظمات الأعمال قاطبة ونتج عنها زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. وللتوافق مع تلك المتغيرات البيئية سريعة التغيير ، أصبح لزاماً على البنوك التجارية العمل المستمر والدؤوب من أجل تحسين مستوى قدرتها التنافسية ، حيث تعد البنوك التجارية في من أهم دعائم الاقتصاد بما لها من دور حيوي في تفعيل مناخ الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير الأمن الاستثماري، خاصة في ظل بيئة استثمار تنسم بالتعقد البيئي (متغيرات بيئية عديدة مع كثرة تغير كافة المتغيرات) (قمر، ٢٠١٢، ٤٥). وتعد المراجعة الإستراتيجية أحد المداخل الإدارية الحديثة التي يمكن أن يستعين بها مدراء البنوك الكويتية لتدعيم القدرة التنافسية لتلك البنوك ، وتتضمن المراجعة الإستراتيجية قيام مدراء البنوك بالمراجعة الاستراتيجية لكل من العوامل الاستراتيجية، ومدى حوكمة البنوك، والتحليل البيئي بشقيه الداخلي والخارجي، وبناء البدائل الاستراتيجية وتنفيذ الاستراتيجيات انتهاءً بالتقييم والرقابة الاستراتيجية للأداء الإستراتيجي للبنك (عيد ، ٢٠١٥، ٦٧). إن قيام المدراء بالمراجعة الإستراتيجية لجميع العناصر السابقة يسهم في وقوف مدراء البنوك على الكفاءات والقدرات المميزة التي تسمح للبنوك بتميز منتجاتها ، أو تحقيق خفض جوهري في التكاليف مقارنة بمنافيسها، وهكذا يمكن للمراجعة الاستراتيجية أن تكون أحد مصادر تميز البنوك التجارية التكوينية في ظل بيئة الأعمال التي تنسم بالمنافسة الشرسة. ومن ناحية أخرى، فقد تعددت الدراسات التي تناولت سبل دعم القدرة التنافسية للبنوك، إلا أنه لا توجد دراسة واحدة - في حدود علم الباحث- سعت إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين المراجعة الإستراتيجية والقدرة التنافسية. وبناءً على ما تقدم تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال قياس تأثير المراجعة الاستراتيجية في تنمية القدرة التنافسية بالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية. تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في دراسة دور المراجعة الإستراتيجية في تنمية القدرة التنافسية للبنوك التجارية بدولة الكويت ، كما إستهدفت الدراسة أيضاً التعرف على درجة التشابه أو الإختلاف بين آراء العاملين بالبنوك التجارية ، فيما يتعلق بعناصر المراجعة الإستراتيجية ، وفقاً لخصائصهم الديموجرافية ، وكذلك التعرف على درجة التشابه أو الإختلاف بين آراء العاملين بالبنوك التجارية بالكويت ، فيما يتعلق بعناصر القدرة التنافسية ، وفقاً لخصائصهم الديموجرافية ، فضلاً عن معرفة مدى إمكانية التمييز بين البنوك التجارية موضع الدراسة وفقاً لعوامل ومتغيرات المراجعة الاستراتيجية، والتوصل لأهم الأبعاد الخاصة بالمراجعة الاستراتيجية الأكثر قدرة على التمييز بين هذه البنوك؟ ولإنجاز أهداف الدراسة، عتمد الباحث على منهج البحث الوصفي التحليلي حيث قامت الباحثة بتصميم أداة لقياس آراء عينة من العاملين بالبنوك التجارية حول دور المراجعة الإستراتيجية في تنمية القدرة التنافسية لتلك البنوك بدولة الكويت ، وهي أداة الاستبيان. وقد تم التحقق من صدق وثبات هذه الأداة باستخدام طريقة صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي كما تم التحقق من الثبات بطريقة إعادة الاختبار. وقد تم تطبيق الاستبيان على عينة من العاملين بالبنوك التجارية بدولة الكويت ، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

□ وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمراجعة الاستراتيجية على دعم القدرة التنافسية في البنوك التجارية ، وقد ساهمت المراجعة الاستراتيجية (الخاضعة للدراسة) في تفسير حوالي ٧٠,٧% من التغير الحاصل في دعم القدرة التنافسية في البنوك التجارية دولة الكويت ..

□ كما أسفرت النتائج عن وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين إتجاهات العاملين في البنوك التجارية الكويتية نحو عناصر المراجعة الإستراتيجية وفقاً لاختلاف البنوك التجارية من بنوك تجارية عامة وبنوك تجارية خاصة.

- أوضحت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود تمايز ذو دلالة إحصائية بين إتجاهات العاملين في البنوك التجارية الكويتية العامة والخاصة نحو عناصر القدرة التنافسية وفقاً لاختلاف البنوك التجارية من بنوك تجارية عامة وبنوك تجارية خاصة .
- لا توجد اختلافات جوهرية حول دور المراجعة الاستراتيجية بالبنوك التجارية للعاملين عينة الدراسة (الذكور – الاناث) تعزى للنوع.
- لا يوجد تأثير جوهري لعامل السن حول دور المراجعة الاستراتيجية في البنوك التجارية لدى العاملين

عينة الدراسة .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المراجعة الاستراتيجية في البنوك التجارية لدى العاملين ترجع لسنوات الخبرة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول دور المراجعة الاستراتيجية في البنوك التجارية لدى العاملين ترجع إلي المستوى الاداري الوظيفي.
- لا توجد إختلافات جوهرية فيما يتعلق بعناصر القدرة التنافسية للعاملين في البنوك محل الدراسة (الذكور – الاناث) تعزى للنوع.
- لا يوجد تأثير جوهري لعامل السن فيما يتعلق بعناصر القدرة التنافسية للعاملين في البنوك محل الدراسة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بعناصر القدرة التنافسية للعاملين في البنوك محل الدراسة ترجع لسنوات الخبرة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بعناصر القدرة التنافسية للعاملين في البنوك محل الدراسة ترجع المستوى الاداري الوظيفي.
- أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن البنوك التجارية محل الدراسة تمتلك العديد من المقومات التي تمكنها من تحقيق قدرة تنافسية عالية أهمها :
 - يتوافر لدى البنوك التجارية محل الدراسة كفاءات بشرية متخصصة فى تطوير وتقديم خدماته .
 - يعمل البنك على التوسع فى خدماته المصرفية والإبتكار فيها.
 - تعمل البنوك التجارية محل الدراسة على التوسع فى خدماته المصرفية والإبتكار فيها.
 - تمتلك البنوك التجارية محل الدراسة قنوات توزيع تغطى أسواق متعددة .
 - تمتلك البنوك التجارية محل الدراسة صورة ذهنية إيجابية لدى عملائه.
 - تقوم البنوك التجارية محل الدراسة بدراسة وتحليل المنافسة والمنافسين وتطوير خدماته وفقاً لها.
 - تعمل البنوك التجارية محل الدراسة على دراسة وتحليل احتياجات عملائه وتضمينها فى خدماته.
 - لدى البنوك التجارية محل الدراسة تقنيات مصرفية متميزة عن البنوك الأخرى.
 - تعمل البنوك التجارية محل الدراسة بكفاءة فى الأسواق المحلية والخارجية.

مصطلحات الدراسة:

1/ - المراجعة الاستراتيجية(Strategic audit):

هي وسيلة تشخيصية لتحديد المجالات التي تنطوي على مشكلات ترتبط بعناصر الادارة الاستراتيجية، وتمثل عملية متكاملة تعاون في مرحلة التخطيط الاستراتيجي للتعرف على المعوقات المحتملة من أجل التغلب على أسبابها ومنع حدوثها(شارلز وجارديث ٢٠١١). في حين يراها إدريس والمرسي(٢٠١٠) بأنها من أنواع المراجعة الادارية، حيث تمثل أداة تشخيصية لتحديد مجالات المشكلات على مستوى المنظمة ككل، مثل تحديد نقاط القوة وجوانب الضعف في المنظمة، المساهمة في تفسير وجود مشكلات في نشاط أو وحدة أعمال استراتيجية، المساهمة في تنمية الحلول الملائمة لهذه المشكلات، ترتبط بكافة عناصر النموذج الوصفي لخطوات اعداد الخطة الاستراتيجية بغرض التعرف على واقع كل خطوة ومشكلاتها وأسبابها وسبل التعامل معها. بينما

اتفق كل من (Whelan , T.and hunger,J. 1987, kukalis.s 1989) على أن المراجعة الاستراتيجية تعبر عن عملية متكاملة لتقييم الاداء الاستراتيجي للمنظمة. وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث بأن "المراجعة الاستراتيجية تعبر عن عملية دراسة تحليلية لجوانب الأداء الاستراتيجي للمنظمة من أجل التعرف على المشكلات ومجالاتها والتوصل إلى الأسباب المنطقية التي تفسر نشوء المشكلات، وذلك بغرض المساعدة في تنمية الحلول البديلة الملائمة لمعالجتها بما يُمكن من استغلال الفرص".

٢/٢ - القدرة التنافسية:

وتتعلق بالأنشطة والجوانب التي تمكن البنك من تحقيق التفوق والتميز عن المنافسين فيما يخص تقديم الخدمات المصرفية والأساليب والمواد المستخدمة ، والتي يمكنه من تلبية احتياجات العملاء واحتلال حصة سوقية وتحقيق الاستمرارية في الأرباح وزيادة الحصة السوقية وإنتاجية مرتفعة وكلفة مالية منخفضة وأسعار مميزة عن المنافسين (Al-Muharrami,2009). ويصف (عبد الحميد، ٢٠١٢) القدرة التنافسية بأنها " قدرة المنظمة على مواجهة القوة المنافسة لها في السوق، من خلال السيطرة على الموارد والأصول والمهارات المتاحة لها، ومزجها وتشغيلها في ضوء استراتيجيات تنافسية محددة، تساعد على توليد ميزة أو مجموعة من المزايا التنافسية الاستراتيجية، التي ترضى عملاءها الحاليين والمرتبين وتميزها عن منافسيها. وفي ضوء ما سبق يشير الباحث إلى أن القدرة التنافسية تتمثل في قدرة البنك على توظيف امكانياته البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية بكفاءة وفعالية بهدف تحقيق وضع تنافسي أفضل في السوق المحلي والدولي.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بإجراء دراسة مكتبية اعتمدت على المسح الشامل للبحوث والدوريات العلمية العربية والأجنبية ، وذلك بهدف التعرف على الدراسات التي تتعلق بالمراجعة الإستراتيجية ودورها في تنمية القدرة التنافسية للمنظمات المختلفة وبخاصة البنوك ، ويستهدف الباحث من عرض هذه الدراسات توضيح الفجوة البحثية التي سوف يغطيها البحث ، وحتى يتمكن الباحث من وضع الإطار النظري للبحث وصياغة الفروض العلمية واختبارها.

ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمان كما يلي:

دراسات تناولت المراجعة الاستراتيجية:

يشير (kukalis.s (١٩٨٩) إلى أن المراجعة الاستراتيجية هامة للغاية في ظل بيئة معقدة تتسم بكثرة عدد المتغيرات وارتفاع معدلات التغيير لكل متغير على حدة والعلاقات التشابكية بين المتغيرات، كما أنها تساهم في وضع تصور لبناء الاهداف الاستراتيجية وسبل تطبيقها وكيفية الرقابة على الأداء الاستراتيجي. ويؤكد (Peter Gilmour(١٩٩٩) على أن المراجعة الاستراتيجية تساهم في تحسين سلاسل الامداد وذلك في ظل التوجه بالتفكير الاستراتيجي في مراجعة أداء كل عنصر من عناصر سلسلة الامداد، ومن خلال ربط أداء كل عنصر بالأهداف والمبادرات الاستراتيجية بتحسين الأداء الكلي وبنتيجة أعلى لسلاسل الإمداد بما يضيف قيمة حقيقية.

كما أوضح (Thomas L. Wheelen, J. David Hunger (٢٠٠٦) أن المراجعة تدعم جودة القرارات الاستراتيجية، حيث تبدأ بتقييم الأداء الحالي للمنظمة وإعادة النظر في كل من الرؤية والرسالة والأهداف مع التأكد من أن المنظمة تضع نظام حوكمة يدعم سلامة قراراتها وإجراء الفحص المستمر لكل من عناصر البيئة الداخلية والخارجية مع التعديل المستمر كلما أمكن، دون وضع اعتبار بدرجة كبيرة للوقت بقدر النظر للواقع والتغيير في البيئة الداخلية والخارجية، وكل ذلك بغرض وضع بدائل أكثر واقعية تساهم في تنفيذ الاستراتيجية انتهاءً بالمراجعة المستمرة لتحسين الأداء الاستراتيجي. بينما يرى (Marios I. Katsioloudes,2006) في دراسته لممارسة الادارة الاستراتيجية في ظل إدراك الادارة للمتغيرات العالمية أن من الأهمية لتحسين الأداء الاستراتيجي أن يتم فحص ومراجعة كافة العوامل الاستراتيجية من حين لآخر، مع الأخذ في الاعتبار أن كل من التحليل البيئي الداخلي والخارجي على نفس الدرجة من الأهمية ويعتبرا حاكمين للأداء الاستراتيجي. في حين يؤكد (Martin Shubik(٢٠٠٦) في مناقشة لمدخل الاستراتيجية التنافسية للمنظمات، على أن المراجعة الاستراتيجية هي التي تساعد على تخفيض حدة الفشل الذي يواجه المديرين ويضمن ارتباط كافة الممارسات

بالهدف الاستراتيجي وما يتبعه من اجراءات ترتبط بتحديد الهدف. كما يبين (Tony, Grundy, 2007) أن عمليات المراجعة الاستراتيجية غير شائعة الاستخدام، رغم أهميتها في استمرار تقديم قيمة مضافة، وتساعد على اكتشاف نقاط الضعف قبل أن تصبح عقبة استراتيجية بما يستوجب تغيير السياسات وحذف كافة الاجراءات والعمليات التي لا ترتبط بالأهداف الاستراتيجية. وقد أشار (Tony, Grundy 2008) في دراسته لمراجعة التوجه الاستراتيجي الى أن ضمان سلامته التوجه الاستراتيجي يحتاج الاستمرار في مراجعة الأداء الاستراتيجي لاكتشاف نقاط الضعف في مراحل مبكرة والتمكن من التوصل للبدائل والخيارات الاستراتيجية لإجراء التعديلات المطلوبة في عمليات تنفيذ الاستراتيجية بصورة تتسم بالأصالة واستمرار تحقيق القيمة. وأكد (Klein, Karen E, 2008) في دراسته للتركيز على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في عملية المراجعة الاستراتيجية، على أن أصحاب المشروعات الصغيرة قبل أن يقترضوا الأموال لزيادة الانتاج والمبيعات يجب عليهم أولاً دراسة الطريقة الحالية لاستخدام الأموال، لعل المشكلة التي يواجهونها في إنتاج منتج غير مرغوب أو استخدام أساليب تسويق غير مناسبة، ولذا فبدلاً من أن يترتب على الاقتراض التزامات جديدة، يتم مراجعة الأداء الحالي لتصحيح الأوضاع والاستغناء عن اتخاذ قرارات الاقتراض. ويرى (Ohta, Yasuhiro 2008) في دراسته لدور أدلة المراجعة في عملية المراجعة الاستراتيجية بأن على كل منظمة أن تصمم أدلة لتحليل الأداء من منظور استراتيجي وفحص العمليات والممارسات والاجراءات وذلك بغرض الاستناد إليها في تعديل المسار الاستراتيجي وتجنب الخداع الظاهري في المسار الاستراتيجي. وفي سبيل بناء (Ackerman and Others 2009) لنموذج إلكتروني لخطة المراجعة الاستراتيجية تبين أن وضع خطة ونظام لحوكمة المنظمة ووضع برنامج لإدارة المخاطر يساهم في نجاح عملية المراجعة الاستراتيجية، كما أن وضع نظام معلومات يتسم بالشفافية وخاضع لمعايير ضابطة يساهم في تحقيق أهداف المراجعة الاستراتيجية ويوفر المعلومات التي تساهم في صنع واتخاذ القرارات الاستراتيجية لتعديل الأوضاع. وأخيراً يرى إدريس والمرسي (2010) أن المراجعة الاستراتيجية تقيّد في عملية التمثيل الاستراتيجي وتنمية البدائل لكافة العوامل والمتغيرات الاستراتيجية، وتتسم بالنظرة الشمولية وتقديم تقييم متكامل للموقف الاستراتيجي، وتدرس العناصر الرئيسية للنموذج الوصفي للإدارة الاستراتيجية بصورة شمولية متكاملة تؤدي لتحسين جودة القرارات الاستراتيجية من خلال جودة تمثيل الموقف وبناء وتنمية البدائل وانتقاء البديل الأفضل والذي يتوافق مع الرؤية والرسالة ويفيد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وفي دراسة حديثة قام بها عيد (2015) بهدف تقييم أثر المراجعة الإستراتيجية في تحسين قدرة البنوك التجارية المصرية على التغيير الاستراتيجي، وتوصل الدارسة إلى أنه يمكن زيادة فاعلية عملية التغيير الاستراتيجي بالبنوك التجارية المصرية من خلال تطبيق المراجعة الإستراتيجية بكافة أبعادها.

دراسات تناولت القدرة التنافسية للبنوك:

تتصل القدرة التنافسية للبنوك التجارية واستراتيجيات المنافسة بمدى قدرتها على تحديد نوعيات معينة من الخدمات المصرفية التي تمكن من تلبية احتياجات شرائح وفئات عمرية معينة. وفي هذا الصدد أشارت نتائج دراسة (Clarkson et al, 1990) أن كل فئة عمرية من عملاء البنك تتطلب استراتيجية معينة تلائم المتغيرات الديموجرافية لهذه الفئة، ومن ثم توفر هذه الإستراتيجية تحولاً إيجابياً في تحسين القدرة التنافسية، إذ يكون محور التركيز هناك على نوعية الخدمة ومدى ملاءمتها وتوظيفها للعملاء بطريقة صحيحة وتظهر القدرة التنافسية للبنوك أيضاً فيما يتعلق بالأداء التشغيلي، إذ يشير كل من (Parkan and wu, 1999) إلى أن هذا الأداء يتعلق بتوفير الكفاءات من الموارد البشرية وعناصر تحليل وتحديد مكونات القدرة التنافسية التي تؤثر في الأداء العام، حيث وجد أن من أهم هذه العناصر جودة الخدمات المصرفية والحصة السوقية وسعر الخدمة والعلامة التجارية المميزة للبنك. وفي جهة أخرى، أشار (محمد، 2003) أن التسويق المصرفي تلعب دوراً حاكماً في تحسين القدرة التنافسية للبنوك، وذلك من خلال أنشطته والمتمثلة في بحوث السوق، وتطوير الخدمات المصرفية، والاتصالات التسويقية، وتحقيق الأمان في المعاملات المصرفية. وأظهرت دراسة (Collins & Clark, 2003) التي أجريت على عينة مكونة من 73 شركة من الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المرتفعة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الوظائف الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية في خلق ميزة تنافسية دائمة، ومدى تأثيرها على الأداء المالي (معدل نمو المبيعات، أداء السهم) للمنظمة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الوظائف الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية (تقييم الأداء، التدريب، سياسة

المكافآت والحوافز) وبين الأداء المالي للمنظمة علاقة غير مباشرة، حيث إنه يوجد متغير وسيط يؤثر على هذه العلاقة وهو الشبكات الاجتماعية الداخلية والخارجية لفريق الإدارة العليا. وتتطلب القدرة التنافسية أن يتم التركيز على تحقيق أعلى قيمة للعملاء وتوفير الجودة في الخدمات المصرفية، ويؤكد (Zineldin,2005) على ضرورة أن يعمل البنك على إضافة عناصر ملموسة وغير ملموسة لتلبية تطور احتياجات العملاء ، وإدارة علاقات العملاء، وهو ما يمكن أن يحقق تعزيز القدرة التنافسية للبنوك. في حين توصلت دراسة (Movassaghi et al.2005) إلى أن تطوير خدمات البنوك وميكنتها يؤدي إلى تعزيز الحصة السوقية للبنوك ، وهذا يتطلب أن يكون هناك تحالفات إستراتيجية مع البنوك ، كما أوضحت الدراسة أن هناك اتجاهاً كبيراً من المستهلكين إلى تبنى خدمات البنوك واستخدامها عبر الإنترنت ، وهو سلوك مهم يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للبنوك ويطور خدماتها بينما يرى (Ashton and Keasey,2005) أن عنصر التكلفة من الجوانب المهمة في تحسين القدرة التنافسية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التنوع في أنماط خدمات التمويل ، ويؤدي ذلك إلى تحقيق نوع من الخفض في التكلفة وهو ما يعزز القدرة التنافسية للبنوك. في حين أكد (عبد القادر، ٢٠٠٥) أن القدرة التنافسية للبنوك تتطلب تركيزاً على عنصر الجودة ، وعلى تحديد الخصائص والسمات التي تمتاز بها الجودة ذات التأثير المباشر على الخدمة المصرفية ، وقد حدد عدداً من العناصر المهمة التي تمكن من تحقيق ذلك ، وهي قدرات الموارد البشرية في البنك ، والتنوع في الخدمات المصرفية، ودرجة التطور والميكنة التي تعتمد عليها الخدمة، فضلاً عن تطوير أنشطة وممارسات التسويق. وعلى نفس المنوال توصل (Wonglimpiyarat,2009) إلى العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للبنوك في ظل المنافسة تتمثل بطاقات الائتمان، والقروض الشخصية ، واستهداف شرائح جديدة ، وتحسين العمليات المرتبطة بخدمات بطاقات الائتمان والقروض الشخصية. وفي الكويت ، توصل (المطيري، ٢٠٠٩) إلى أن العوامل المرتبطة بالقدرة التنافسية للبنوك الكويتية تتمثل في تنوع الخدمات المصرفية، وتطوير وتحديث الخدمات الإلكترونية المصرفية، والتوسع في الفروع، وتخفيض تكلفة الخدمة المصرفية. بينما توصلت دراسة (محمد، ٢٠١٢) والتي أجريتها على عينة من البنوك التجارية المصرية إلى أنه يمكن استخدام أسلوب التسويق الدماغي لتحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية.

من عرض الدراسات السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- التعتد البيئي يستوجب ويزيد من أهمية المراجعة الاستراتيجية (kukalis.s 1989).
- بعض الدراسات تناولت أبعاد ومتغيرات المراجعة الاستراتيجية وفق رؤيتهم (Thomas, 2006) والبعض الآخر ربطها بنتيجة اجرائها (٢٠٠٩ and Others Ackerman).
- أشارت بعض الدراسات لربط المراجعة الاستراتيجية بالإجراءات الواجب اتخاذها من تعديل وتغيير دون الإشارة صراحة لعملية التغيير التنظيمي (martin 2006: grundy, tony 2007).
- ركزت معظم الدراسات المتعلقة بالقدرة التنافسية للبنوك على العوامل المؤثرة في تعزيزها، وتمثلت أهم تلك العوامل في جودة الخدمة المصرفية، والأداء التشغيلي، والحصة السوقية، والتقنية وا لاتصالات، ودراسة سلوك المستهلك.
- رغم تعدد الدراسات التي تناولت المراجعة الاستراتيجية والقدرة التنافسية على المستويين العربي والأجنبي إلا أنه لا توجد دراسة واحدة - في حدود علم الباحث - عنيت بدراسة العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك ، وهذه هي الفجوة البحثية والتي تسعى الدراسة الحالية لتناولها بالبحث والدراسة في قطاع البنوك الكويتية.

الدراسة الاستطلاعية:

قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع مديريين ومسؤولين بعدد من البنوك بدولة الكويت محل البحث للتعرف على واقع وممارسات عملية المراجعة الاستراتيجية والقدرة التنافسية ، وتم الاعتماد على إطار يتضمن عدد من الموضوعات لتكون مرشداً للمقابلات وتساعد في التوصل لبيانات وثيقة الصلة بموضوع البحث ، وكان من هذه الموضوعات مدى استمرارية البنك في إجراء التحليل البيئي، وهل التحليل البيئي يساعد على تطوير وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية لعملاء البنوك أم لا ؟ ، وهل هناك تغييرات جوهرية تمت في تكلفة الخدمة ؟ أو جودتها ؟ أو في الحصة السوقية ؟، أو تم ابتكار خدمات جديدة نتيجة للتحليل البيئي؟

وفي ضوء المقابلات يُمكن للباحثة أن تستخلص النتائج الأولية التالية:

- البنوك لا تهتم بإجراء التحليل البيئي إلا في مرحلة إعداد الخطة الاستراتيجية.
- البنوك تعاني صعوبة كبيرة في إعداد الخطة الاستراتيجية، لذا لا تسمح بالمساس بالخطة الاستراتيجية بمجرد إتمامها .
- لا يوجد تغييرات جوهرية تمت في مجال تطوير الخدمات المصرفية أو تنوعها وفي جودة الخدمة المصرفية أو في الحصة السوقية نتيجة للتحليل البيئي.
- وهذه النتائج الأولية تبرر على أهمية إتمام هذا البحث لنقدم للمسؤولين بالبنوك التجارية الكويتية دليلاً مرشداً بعمليات المراجعة الاستراتيجية من أجل تقديم مزايا تنافسية تحقق لها الريادة وتنقل البنك للمستقبل المرغوب.

مشكلة الدراسة وتساولاتها

في ظل عالم متغير يتسم بالتعقد البيئي، وبعد المرور بعدد من الأزمات المصرفية العالمية بات على البنوك عامة والكويتية خاصة أن تسعى إلى دعم قدرتها التنافسية من خلال القيام بعملية مراجعة استراتيجية مستمرة لبيئتها الخارجية والداخلية للوقوف على الفرص والتهديدات بالبيئة الخارجية والتكيف معها من خلال عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية. وفي ضوء الدراسة الاستطلاعية والدراسات السابقة، يمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤل رئيسي يتمثل في:

هل تتمكن البنوك التجارية الكويتية العامة والخاصة من تحسين قدرتها التنافسية استناداً إلى المراجعة الاستراتيجية؟

ويضمن هذا التساؤل على عدد من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في:

- (١) هل هناك اختلاف جوهري بين آراء العاملين بالبنوك التجارية العامة والخاصة موضع الدراسة فيما يتعلق بتوافر عناصر المراجعة الاستراتيجية ، وفقاً لاختلاف خصائصهم الديموجرافية ؟
- (٢) هل هناك اختلاف جوهري بين آراء العاملين بالبنوك التجارية العامة والخاصة موضع الدراسة فيما يتعلق بتوافر عناصر القدرة التنافسية، وفقاً لاختلاف خصائصهم الديموجرافية ؟
- (٣) هل هناك تمايز بين البنوك التجارية العامة والخاصة موضع الدراسة ، فيما يتعلق بتوافر عناصر المراجعة الاستراتيجية؟ وماهي عناصر المراجعة الاستراتيجية الأكثر قدرة على التمييز بين البنوك الخاضعة للدراسة.
- (٤) هل هناك تمايز بين البنوك التجارية العامة والخاصة موضع الدراسة ، فيما يتعلق بتوافر عناصر القدرة التنافسية؟ وماهي عناصر القدرة التنافسية الأكثر قدرة على التمييز بين البنوك الخاضعة للدراسة.
- (٥) هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر عناصر المراجعة الاستراتيجية وبين تنمية القدرة التنافسية بالبنوك التجارية موضع الدراسة

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في دراسة دور المراجعة الاستراتيجية في تنمية القدرة التنافسية للبنوك التجارية الكويتية ، ويتفرع من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية وهي:

- (١) التعرف على درجة التشابه أو الإختلاف بين آراء العاملين بالبنوك التجارية العامة والخاصة ، فيما يتعلق بعناصر المراجعة الاستراتيجية ، وفقاً لخصائصهم الديموجرافية.
- (٢) التعرف على درجة التشابه أو الإختلاف بين آراء العاملين بالبنوك التجارية العامة والخاصة ، فيما يتعلق بعناصر القدرة التنافسية ، وفقاً لخصائصهم الديموجرافية.
- (٣) معرفة مدى إمكانية التمييز بين البنوك التجارية العامة والخاصة موضع الدراسة وفقاً لعوامل ومتغيرات المراجعة الاستراتيجية، والتوصل لأهم الأبعاد الخاصة بالمراجعة الاستراتيجية الأكثر قدرة على التمييز بين هذه البنوك؟

- (٤) تحديد مدى إمكانية التمييز بين البنوك التجارية العامة والخاصة موضع الدراسة وفقاً لعوامل ومتغيرات القدرة التنافسية، والتوصل لأهم الأبعاد الخاصة بالقدرة التنافسية الأكثر قدرة على التمييز بين هذه البنوك؟
- (٥) التحقق من مدى قدرة البنوك التجارية العامة والخاصة موضع الدراسة على تحسين قدرتها التنافسية استناداً لقيامها بعملية المراجعة الاستراتيجية.

فروض البحث:

فى ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة فروض البحث على النحو التالى:

- (١) لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك التجارية العامة والخاصة ، فيما يتعلق بتوافر عناصر المراجعة الإستراتيجية، وفقاً لإختلاف خصائصهم الديموجرافية (النوع، السن، مستوى التعليم، مدة الخدمة بالبنك، المستوى الإدارى).
- (٢) لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك التجارية العامة والخاصة ، فيما يتعلق بتوافر عناصر القدرة التنافسية ، وفقاً لإختلاف خصائصهم الديموجرافية(النوع، السن، مستوى التعليم، مدة الخدمة بالبنك، المستوى الإدارى).
- (٣) لا يوجد اختلاف مُميز ذو دلالة إحصائية بين البنوك التجارية العامة والخاصة ، فيما يتعلق بتوافر عناصر المراجعة الإستراتيجية.
- (٤) لا يوجد اختلاف مُميز ذو دلالة إحصائية بين البنوك التجارية باختلاف نوع الملكية وفق عوامل ومتغيرات القدرة التنافسية.
- (٥) لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قيام البنوك التجارية بعملية المراجعة الاستراتيجية وبين تنمية قدرتها التنافسية بالبنوك التجارية.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الاعتبارات العلمية والعملية التالية:

- (١) عدم وجود دراسات سابقة – فى حدود علم الباحث - تناولت دور المراجعة الإستراتيجية فى تنمية القدرة التنافسية للبنوك.
- (٢) يعد القطاع المصرفى الكويتى أحد القطاعات الرئيسة فى الاقتصاد الكويتى ، ويتميز بانتشار فروع وزيادة حجم عملياته اليومية ، إلا أن دخول البنوك الأجنبية السوق المصرفى يتطلب البحث عن أحدث الأساليب لتدعيم القدرة التنافسية للقطاع المصرفى.
- (٣) لفت أنظار المسؤولين بالبنوك الكويتية إلى دور المراجعة الإستراتيجية فى القدرة التنافسية للبنوك الكويتية فى ظل البيئة شديدة التنافسية.
- (٤) من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة التى سيتم التوصل إليها إلى توجيه مزيد من الإهتمام نحو تطبيق المراجعة الإستراتيجية فى مجالات مختلفة.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فى الآتى :

- (١) **حدود مكانية:** سيتم إجراء الدراسة الميدانية على البنوك التجارية (بنوك قطاع عام، بنوك خاصة) بالمدن الرئيسة بالكويت ، تجنباً للتشتت الجغرافى.
- (٢) **حدود موضوعية:** سيعتمد الباحث على متغيرات المراجعة الاستراتيجية التالية : الموقف الاستراتيجى ، التقييم والرقابة، التحليل البيئى الداخلى ، حوكمة البنك ، التحليل البيئى الخارجى، تنفيذ الاستراتيجيات ، البدائل الاستراتيجية)، أما القدرة التنافسية فسيتمتعدها الباحث على خمس

مؤشرات لها هي : الربحية، التكلفة، الحصة السوقية، تطوير الخدمات المصرفية، جودة الخدمة المصرفية).

(٣) حدود بشرية: وتتمثل في جميع العاملين بالبنوك التجارية محل الدراسة شرط أن يكون مر عليه في العمل بالبنك عشر سنوات.

منهجية البحث:

يتضمن منهجية البحث: البيانات المطلوبة للبحث ومصادرها، مجتمع البحث والعينة، أداة البحث وطريقة جمع البيانات، قياس متغيرات البحث، أساليب تحليل البيانات.

١. البيانات المطلوبة للبحث ومصادرها:

تتطلب إعداد البحث نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية. بالنسبة للنوع الأول وتتعلق بالمراجعة الإستراتيجية والقدرة التنافسية للبنوك وبيان بأعداد العاملين بالبنوك موضع الدراسة، وسيتم الحصول على تلك البيانات من المراجع والدوريات المحلية والعالمية وسجلات البنك المركزي الكويتي. أما النوع الثاني من البيانات فسوف يتم جمعها من العاملين في البنوك موضع الدراسة الميدانية وباستخدام أسلوب الاستقصاء.

تغيرات الدراسة والقياس:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه فإن الدراسة الحالية تسعى إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين المراجعة الإستراتيجية (كمتغير مستقل) والقدرة التنافسية للبنوك الكويتية (كمتغير تابع). وبالنسبة للقياس فيشير القياس للقيم الرقمية للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد معينة والتي يجب أن تكون متوافقة مع خصائص الأشياء أو الأحداث موضع القياس، مع مراعاة أن ما يتم قياسه بالفعل هي خصائص الشيء وليس الشيء المراد قياسه نفسه (Donald;Hawkins1987). ولقياس مدى توافر أبعاد ومتغيرات المراجعة الاستراتيجية في البنوك الكويتية موضع الدراسة سيتم الاعتماد على مقياس يتكون من (٧) عوامل (الموقف الاستراتيجي، التقييم والرقابة، التحليل البيئي الداخلي، حوكمة البنك، التحليل البيئي الخارجي، تنفيذ الاستراتيجيات، البدائل الاستراتيجية) تتضمن (٣٦) عبارة (٢٠١٥، عيد). في حين سيتم قياس عناصر القدرة التنافسية بالاعتماد على المقياس الذي استعان به كل من (قمر، ٢٠١٢: محمد، ٢٠١٢) والذي يشتمل على (٥) عوامل (الربحية، التكلفة، الحصة السوقية، تطوير الخدمات المصرفية، جودة الخدمة المصرفية) تتضمن ١٥ عبارة وللتعرف على اتجاهات المستقصى منهم المستهدفين نحو متغيرات المراجعة الإستراتيجية والقدرة التنافسية سيتم الاستعانة بمقياس ليكرت للموافقة / وعدم الموافقة والمكون من خمس درجات حيث يشير الرقم (١) إلى عدم الموافقة التامة، بينما يشير الرقم (٥) إلى الموافقة التامة مع وجود درجة حيادية في المنتصف.

١. مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع بحث الدراسة الميدانية في البنوك التجارية العامة والخاصة بالكويت، وقد بلغ عدد العاملين بالجهاز المصرفي الكويتي (٦٥١٧)، (بنوك تجارية عامة، بنوك تجارية مشتركة، فروع بنوك أجنبية) وفق التقارير الإحصائية للبنك المركزي الكويتي، وذلك كما .

هو مبين في الجدول التالي

جدول رقم (١)

عدد العاملين بالبنوك التجارية العامة والخاصة بالكويت

طبيعة البنك	عدد العاملين
بنوك تجارية عامة	٥٢٥٦
بنوك تجارية خاصة	١٢٦١
إجمالي	٦٥١٧

المصدر: النشرة الدوية للبنك المركزي الكويتي، ٢٠١٤
وفيما يتعلق بتحديد حجم العينة سيتم اتباع الخطوات التالية :
استخدام الصيغة الرياضية الخاصة بتقدير حجم العينة في حالة اختبار فروض تتعلق بمتوسطات، وذلك بما
يتفق مع طبيعة فروض الدراسة الحالية وهي (إدريس، ٢٠٠٧) :

$$n = \frac{N(Z)^2(Q)^2}{e^2 - 1 + (Z\sigma)^2}$$

حيث إن:

n = حجم العينة.

N = حجم مجتمع البحث.

Z = درجة المعيارية عند درجة ثقة ٩٥%.

σ = الانحراف المعياري للمجتمع.

e = حجم الخطأ المعياري المقبول في تمثيل مجتمع البحث.

تم اختيار درجة الثقة ٩٥% في النتائج باعتبارها الأكثر شيوعاً في البحوث الإنسانية، ونظراً لأن جميع فروض الدراسة غير محددة الاتجاه ، فقد تم قسمة قيمة الخطأ المعياري المقبول في هذا البحث (٥%) في العينة على (٢) ومن ثم أصبحت القيمة المعيارية (Z) تساوى (١,٩٦).

وبالنسبة لنوع العينة ، فإنه سيتم الاعتماد على العينة الطبقية العشوائية وذلك لأن مجتمع الدراسة يتكون من ثلاث فئات تمثل طبيعة ملكية البنوك التجارية- بنوك تجارية عامة، بنوك تجارية مشتركة، فروع بنوك أجنبية. أما وحدة المعاينة فتتمثل وحدة المعاينة في العاملين بالبنوك التجارية الكويتية في المستويات الثلاثة والذين مر عليهم عشر سنوات عمل على الأقل.

٢. أداة جمع البيانات :

تتمثل أداة جمع البيانات في قائمة الاستقصاء، والتي سيتم الاعتماد عليها بغرض الحصول على البيانات الأولية، وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء من ثلاث أسئلة هي على النحو التالي:

السؤال الأول : ويتضمن (٣٦) عبارات تعكس بعض المفاهيم الأساسية للمراجعة الاستراتيجية وتتمثل في : الموقف الاستراتيجي ويعكسها العبارات من (١-٦) ، حوكمة البنك ويعكسها العبارات من (٧-١٣) ، التحليل البيئي الداخلي ويعكسها العبارات من (١٤-١٩) ، التحليل البيئي الخارجي ويعكسها العبارات من (٢٠-٢٤) ، البدائل الاستراتيجية ويعكسها العبارات من (٢٥-٢٨) ، تنفيذ الاستراتيجيات ويعكسها العبارات من (٢٩-٣٢) ، التقويم والرقابة ويعكسها العبارات من (٣٣-٣٦) .

السؤال الثاني : ويتضمن (١٥) عبارة تعكس عناصر القدرة التنافسية للبنوك الكويتية بواقع ثلاث عبارات لكل متغير.

السؤال الثالث : ويتعلق بالمتغيرات الديموجرافية للعاملين بالبنوك التجارية موضع الدراسة وهي (النوع، السن، مستوى التعليم، مدة الخدمة بالبنك، المستوى الإداري). بالإضافة إلى نوع ملكية البنك(قطاع عام/ مشتركة/ فرع بنك أجنبي).

٣. أساليب تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

لأغراض تحليل واختبار الفروض الخاصة بالبيانات متعددة المتغيرات، والتحقق من نوع ودرجة العلاقة أو الاختلاف بين أكثر من متغيرين ودراسة مدى إمكانية الاعتماد على متغيرات البحث(المراجعة الاستراتيجية/ القدرة التنافسية) في التمييز بين المجموعات، سيتم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية المناسبة وهي:

تحليل ألفا كرونباخ: للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في قائمة الاستقصاء، وصلاحياتها لتحقيق الغرض الذي من أجله تم تصميمها.

- التحليل العاملي: للتعرف على مدى تمثيل المتغيرات الفرعية للعوامل الرئيسية لكل متغير مستقل أو تابع، وذلك بغرض تخفيض عدد المتغيرات للحد الذي يعطي درجة تمثيل أعلى، حيث يتم استبعاد المتغيرات التي يكون درجة تحميلها أقل من ٦٠%، والتوصل لهيكل ذات مصداقية أعلى للاستبانة (إدريس ٢٠٠٧)
- تحليل الانحدار والارتباط المتعدد: أسلوبين متلازمين من الأساليب الإحصائية التنبؤية للتعرف على قدرة المتغير المستقل (المراجعة الاستراتيجية) على تفسير التغير في المتغير التابع (القدرة التنافسية) والتأكد من اتجاه العلاقة بينهما.
- تحليل التمايز المتعدد: للتعرف على مدى قدرة عوامل ومتغيرات كل من المراجعة الاستراتيجية والقدرة التنافسية على التمييز بين مجموعات البنوك التجارية العاملة في مصر، إضافة لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في نموذج التحليل وذلك على أساس ما تتمتع به من قوة تمييز بين البنوك (إدريس ٢٠٠٧) ويتطلب اختبار ويلكس لامدا، كا^٢، واختبار F.
- تحليل التباين أحادي الاتجاه: وذلك لتحديد مدى الاختلاف بين البنوك التجارية من حيث توافر أبعاد ومتغيرات المراجعة الاستراتيجية، وكذلك مدى توافر أبعاد القدرة التنافسية بالبنوك التجارية، ويتطلب اختبار توكي Tukey واختبار F.

قائمة المراجع المبدئية

- إدريس، ثابت عبد الرحمن، المرسي، جمال الدين محمد (٢٠١٠)، الإدارة الاستراتيجية الإسكندرية، الدار الجامعية، صص ٣٥، ٧٩-٨٢، ٤٢٩-٤٤٩.
- إدريس، ثابت عبد الرحمن (٢٠٠٧)، بحوث التسويق، أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص ص ١٧٣، ١٤٨.
- التقرير المالي الشهري، البنك المركزي الكويتي، فبراير ٢٠١٤ مجلد ١٠.
- النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي المصري، يناير ٢٠١٥ العدد ٢١٤.
- المطيري، عبد الله خالد، العمر، حسين على (٢٠٠٩) المنافسة في قطاع البنوك الكويتية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد السادس عشر، العدد ٢، مايو: ٣٢٥ - ٣٤٢.
- شارلز هل، جارديث جونز (٢٠١١) الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل) ترجمة محمد عبد المتعال، اسماعيل بسيوني، الرياض، دار المريخ ص ص ٨٢٥ - ٨٣٠.
- عيد، أيمن عادل (٢٠١٥) دور المراجعة الاستراتيجية في تحسين القدرة على التغيير الاستراتيجي - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة، العدد الثاني.
- قمر، خالد السعيد (٢٠١٢) دور التسويق الإلكتروني في تنمية القدرة التنافسية بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة- جامعة المنوفية، ٢٠١٢.
- محمد، عماد صقر (٢٠١٢) العلاقة بين إمكانية تطبيق أسلوب التسويق الدماغي والقدرة التنافسية للبنوك التجارية : دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية بمصر، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد ١٩، عدد ٣ سبتمبر ٢٠١٢، ص ص ٣٣١ - ٣٥٨.
- زيدان، محمد (٢٠٠٣) دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة الباحث، العدد ٢، ص ص ٧ - ٢٢.

1- Ackerman, Marc; Rucker, Beth; Wells, Anecia; Wilson, Joseph; Wittmann, Randy (2009), IT Strategic Audit Plan, Journal of Technology Research 1 , pp1-10

2- Al-Maharranni, saeed. (2009, Analysis of Competitiveness in Qatar Banking Industry, International Journal of Business Innovation and Research, 3(2) January: 168-181.

- 3- Ashton, John and Keasey, Kevin.(2005), Competition and the Provision of Banking Services to Sims in the U.K. *Small Business Economics*, 24(5): 477-485.
- 4- Clarkson,A.H.; Stone,M.A.Steele, M.J.(1990), Competitive Strategies in Banking Services-Implication of Segmentation Analysis of Consumers by Age Group, *International Journal of Service Industry Management*, 1(2):80-115.